مقيـاس اختباري. بمعنى أنّه لا يمكن استعمالـه إلاّ داخل البـحث العلمي الميداني. وهذا يفـضي بنا إلى المرحلة الثـانيـة من مراحل الإجـابة على السـؤال الّذي طرحناه أعلاه.

فقد سـبق أن قلنا إن النظريّة العلميّة هرميّة علاقتـها بالواقع غير مـباشرة - تتضمن مـستويين من الفرضيات: مـستوى أوّل أكثر تجـريدا مقياس صحتـه الوحيد التناسق المنطقي، ومستوى ثان هو مستوى يستـمد شرعيته من الصعيد الأوّل ويرتبط بالوقـائع والمعطيات المفـترضـة للتجـربة. وما يهـمّنا في شأنه في هذا الصـدد أنّه هو الّذي يمكّن من الحكم على فرضيّة ما بأنّها مطابقة لمعطيات التجربة أولا.

وبناء عليـه نقول إن مـقيـاس الحكم على تحديد مـوضوع علم مـا يتّم عـبر فحص إمكانيّة بناء منوال إجرائي يستند إليه. وبهـذا الاعتبار نقول إن تحديد موضوع ما يكون صائبا إن أمكن بمـقتضاه بناء منوال يفسّر المعطيـات المعنيّة بالدرس والعكس بالعكس . أمّا إذا كنّا نريد المفاضلـة بين تعريفين لموضوع ما فإنّ ذلك يتّم عبـر مقارنة المنوالات التابعـة لهما. ويكون المنوال الّذي يسمح بـتفسير وقـائع اختباريّة أكـثر مع احترام نفس الشروط المنطقيّة هو المنوال الأفضل.

2.2 - طبيعة المنوالات وضرورة ارتباطها بالفرضيات العامّة

إن الارتبـاط الّذي وضحناه بين تحـديد علم ما (باعـتبـاره فرضـية ، عـامّة) والمنوالات باعـتبـارها الوسيلة العلمـيّة الأسـاسيّـة لإثبات قـابليّة نظريّة مـا للتحـقّق الاختباري أو لدحـضها يفرض علينا التفكير في طبيـعة المنوالات وحدّها في ما نحن فيـه. وبصفة ألصق بموضـوعنا نقول لا يمكننا أن نقـيّم تحديد النحاة العـرب لموضوع دراستـهم ولا أن نقـيّم نقد المحـدثين لهم دون تحديد لخـصائص المنوال في الـدراسة النحويّة ماهي ؟ . وينبـغي لهذا المنوال للدراسة النّحويّة أن يرتبط بالفرضـيات العامّة الّتي اعتمدناها في هذا العمل وإلاّ فقد التمهيد السابق جدواه.

ومن جهة أخرى لا يمكنـنا أن نعتمد تعريفا جاهزا لمـنوال نحوي مأخوذ من التفكيـر اللّغوي الإنسـاني القديم أو مأخـوذ من مدرسة لسـانية حديـثة لنعتـمده في